

الإصلاحات التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة

أ. طلحة المسعود
استاذ بجامعة زيان عاشور

مقدمة

بما أن العالم يتعرض لتغيرات في عدة مجالات (اجتماعية وسياسية وتقنية وعلمية وثقافية...) يجب على التربية أن تكون في تجديد مستمر يتماشى وهذه التغيرات ، وعلى الأنظمة التربوية حاليا أن تجيب وتنشط أكثر وأفضل حتى تتماشى ومتطلبات العصر وتحدي التكنولوجيا التي تعتبر وسيلة اقتحام القرن الواحد والعشرين ولهذا الغرض لا يمكن إقصاء المبادئ البيداغوجية والتربوية السابقة وكذا لا يجب الالتزام بالطرائق أو النظريات الجديدة في التربية والتعليم .

من الضروري التوفيق بين الماضي والحاضر لأنهما متكاملين (ربط القديم بالحديث) من بين هذه الطرائق مشروع المؤسسة الذي يعتبر تربية القرن 21 كوسيلة فعالة تجيب على طموح المنظومة التربوية وعليه تحاول العديد من الدول المتطورة ودول أخرى في طريق النمو إدراجه في مؤسساتها التربوية ومن بين هذه الدول تذكر بلادنا (الجزائر)

عرفت المدرسة الجزائرية تطورات عديدة ورغم الجهود المبذولة في مجال التربية يظهر أن بعض النقائص لا تزال عليفة مما يستوجب الإصلاح التربوي(المركز الوطني للوثائق التربوية ، 1999 ، ص 6)

2- الإشكالية:

يعتبر قطاع التربية أحد القطاعات الحساسة ، ونظرا لما يتميز به هذا القطاع والمهمة التي عليه القيام بها بالنسبة للفرد والمجتمع من حيث عملية إعداد النشأ عبر المراحل المتواصلة.

من الابتدائي إلى المتوسط وإلى المرحلة الثانوية التي يتوقف عليها مصير التلميذ مابين الحياة العملية أو مواصلة درب التكوين لكي يتكون من أجل توفير الطاقة البشرية ذات الكفاءة لسد احتياجات المجتمع في هذا المجال ، ولذا نجد السلطة

الجزائرية تسعى جاهدة إلى إيجاد السبل الكفيلة بالنهوض بهذا القطاع كما أننا نجد قطاعا إهتم به الكثير من الباحثين في علم الاجتماع على مستوى علم الاجتماع التربوي بحكم أن المدرسة من الظواهر الاجتماعية التي تتم في الإطار التربوي .
فما هو مفهوم الإصلاح؟ و ماهي أسبابه؟ وإلى أي حد يمكن أن نستشف أهداف الإصلاح التربوي في الجزائر، و ماهي أهم المراحل التي مر بها الإصلاح منذ سنة 1962؟

المفاهيم

3- التربية :

1 لغة: في لسان العرب لأبن المنظور: ربا يربو بمعنى زاد ونمى.
وقد جاء في تعريف اليونسكو في مؤتمرها بباريس لكلمة التربية : أنها مجموع عملية الحياة الاجتماعية التي عن طريقها يتعلم الأفراد والجماعات داخل مجتمعاتهم الوطنية والدولية ولصالحها أن ينموا ويوعي منهم كافة قدراتهم الشخصية واتجاهاتهم واستعداداتهم ومعارفهم وهذه العملية لا تقتصر على أنشطة معينة (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، 2006 ، ص 7)

2- التعريف الإجرائي : ورد في << الصحاح >> في اللغة والعلوم أن التربية هي :
تنمية الوظائف الجسمية والعقلية والخلقية كي تبلغ كمالها عن طريق التدريب والتثقيف، التربية هي عملية هادفة لها أغراضها وأهدافها وغاياتها، وهي تقتضي خططا ووسائل تنتقل مع الناشئ من طور لطور ومن مرحلة إلى أخرى (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، 2006 ، ص 8)

4- مفهوم التعليم :

هناك اتفاقا لتحديد مضمون ومفهوم التعليم هل هو نقل للمعرفة الأكاديمية أو أنه مجرد تعليم المعارف والمهارات المرتبطة بالحياة ، أم أنها عملية رسمية تتم في المؤسسات متخصصة أو أنها تتم من خلال كافة أجهزة الإعلام والمؤسسات المحيطة بالفرد في المجتمع ولكن حقيقة الأمر تؤكد على أن التعليم كمفهوم متداول يدور حول العملية التي تستهدف تنشيط الفكر وتنمية الجوانب الروحية والأخلاقية والإبتكارية للإنسان (أحمد خاطر ، 1992 ، ص 485)

وينظر إلى العملية التعليمية في المدرسة الحديثة على أنها نشاط مشترك بين المعلم والطالب فهي ذات طابع مزدوج أي تعليم المعارف من قبل المعلم واستيعابها من قبل التلميذ ، ومحتواها لا يهدف إلى التربية العقلية فحسب ، بل إلى تكوينهم أخلاقيا وجسميا وتقنيا ومهنيا ، كما يشمل نشاط التعليم على عملية منظمة تتمثل في إعادة تنظيم المعلومات ومن خلال العملية التعليمية تصبح المعارف قادرة على أن تساعد على حل الهامات الجديدة والمشكلات العملية .

إن العملية التعليمية الحديثة تؤدي بالتلميذ إلى اكتساب المبادئ الأساسية للعلوم وكذا وضع استنتاجات واستقرار على أساس المعلومات المكتسبة والوصول إلى العلاقات السببية بين الظواهر ويرى ابن خلدون أن التعليم الطبيعي هو العمران البشري ويعرفه قائلا : " إن الإنسان قد شاركته جميع الحيوانات في حيوانيته ، من الحس والحركة والغذاء وغير ذلك ، إنما تميز عنها بالفكر الذي يهتدي به لتحصيل معاشه فهو مفكر في ذلك كله دائما لا يفتر عن الفكر فيه طرف عين ، ومن هذا تنشأ العلوم وما قد يصنع منه من الصنائع ، ولهذا الإنسان يحل العلم ويأخذه ممن سبقه من الأنبياء الذين يبلغونه لم يتلقاه فيقلقن ذلك عنهم ويحرص على أخذه وعمله ، ثم إن فكرة ونظرة يتوجه إلى واحد من الحقائق ملكه له ويتشوق أهل الجيل الناشئ إلى تحصيل ذلك ، فيفزعون إلى أهل معرفته ، ويجيء التعليم من هذا. (عبد الرحمن ابن خلدون ، 2002 ، ص 412-413)

وإذا كان التعريف بماهية التعليم ومضمونه بما كان فإنه يمكن أن يتعرف على مضمونه من خلال اختلاف النظرة إلى الأهداف التي يحققها ، بحيث قد يكون الهدف لدى الفرد من وراء العملية التعليمية واستخدامها كأداة لاجتياز الامتحانات التي تؤهله لشغل وظيفة في المجتمع بينما

الكثيرون ينظرون إلى التعليم بوصفه وسيلة للتوافق الذاتي مع المجتمع ولا تمكن هذه العملية إلا في إطار مؤسسة خاصة تقوم لها تتمثل في المدارس. (أحمد خاطر ، 1992 ، ص 485)

5-المنظومة التربوية : هي كل الوسائل والطرق المستعملة في عملية التعليم من هياكل برامج وعمال إداريون وتربيون يقومون بعملية تنظيم وتنشيط عملية التعليم) إبراهيم مذكور ، 1975 ، ص 139 (

التعريف الإجرائي للمنظومة التربوية :

هي الكيان التعليمي المتمثل في المعلم المتعلم، المنهج والمادة الدراسية بالإضافة إلى العمال الإداريين والتربويين وكيفية النظام داخل الكيان التعليمي، وهي التي تسهر الموقف: هو وجهة نظر لا يفوقه رأي آخر إزاء مشكلة معينة تدور حولها المناقشة صراحة أو ضمناً.

المبحث الأول : تعريف الإصلاح أهدافه وأسبابه

المطلب الأول : تعريف الإصلاح

الإصلاح التربوي هو محاولة فكرية أو علمية لإدخال تحسينات على الوضع الراهن للنظام التعليمي ، سواء كان ذلك متعلقاً بالبنية المدرسية ، أو التنظيم والإدارة ، أو البرامج التعليمية وطرائق التدريس أو الكتب الدراسية وغيرها) خليل إبراهيم السعادات ، 1995 ، ص 148 (

إن الإصلاح التربوي الذي طبق بعد الاستقلال بغرض تكييفه حسب الأهداف وإستراتيجية الخطط الإنمائية المتبعة في تلك الفترة ، عرف صعوبات أثرت كثيراً على نتائجه وفعاليته ، ولا يزال الأمر كذلك رغم تعدد الإصلاحات وهذا ما يظهر من خلال تدني المستوى التعليمي ، ومضمون التدريس والتعليم الذي بقي على حاله لم يعرف أي تغيير يذكر لعدة سنوات ، فالنظام التربوي الجزائري ينقصه التكيف مع المستجدات العالمية ومع الواقع الاقتصادي والاجتماعي المتغير باستمرار ، فهذا الواقع الجديد يحتم على النظام التربوي والقائمين عليه باتخاذ إستراتيجيات تعليمية جديدة تهدف إلى تحسين مستوى التعليم بوضع أهداف تربوية تتفاعل مع التغير وتواكبه .

لمحة عن اللجنة الوطنية للإصلاح واللجنة الوطنية للمناهج :

طبقاً للنصوص المتعلقة بإصلاح المنظومة التربوية والمتضمنة المراسيم التالية :

أ/ اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية :

- مرسوم رئاسي رقم 2000. 101 مؤرخ في 5 صفر عام 1421 الموافق 09 ماي 2000 يتضمن أحداث اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية .
- مرسوم رئاسي رقم 2000. 102 مؤرخ في 5 صفر عام 1421 الموافق لـ 09 ماي 2000 يتضمن تعيين أعضاء اللجنة الوطنية للإصلاح المنظومة التربوية.

ب) اللجنة الوطنية للمنهاج :

- قرار مؤرخ في 02/11/11 يتضمن إنشاء اللجنة الوطنية للمنهاج وتنظيمها وسيرها - قرار مؤرخ في 02/11/12 يتضمن تعيين أعضاء اللجنة الوطنية للمنهاج، النظام الداخلي الخاص بسير وتنظيم نشاطها.
- منشور رقم 390. 03 مؤرخ في 03/04/19 يتعلق باستعمال الإعتمادات المالية الخاصة بسير اللجنة الوطنية للمنهاج (النشرة الرسمية للتربية الوطنية ، جانفي 2000)

وقد تم الإعلان عن تنصيب اللجنة الوطنية يوم 13 ماي 2000 بعد أن حل المجلس الأعلى للتربية (المجلس الأعلى للتربية ، 1998 ، ص 5) في نفس السنة ، واللجنة مكونة من 159 عضوا يمثلون في خبراء وأساتذة جامعيين ومفكرون وأدباء ونواب من المجلس الشعبي الوطني ، وقد أعطيت للجنة مهلة 9 أشهر لإعداد خطة وجهاز قانوني يحكم المنظومة التربوية والتكوين .

وقد قسمت اللجنة إلى خمسة لجان مصغرة لمتابعة الأشغال وهي:

الإصلاح التربوي ، النظام التربوي ، تكوين المكونين ، جامعة الغد ، اللوجيستك وكل لجنة مقسمة إلى ورشات .

أسباب تنصيب اللجنة وأهدافها:

السبب الرئيسي لتنصيب اللجنة هو فشل محاولات الإصلاح السابقة وما أُل إليه النظام التربوي عامة ، والمدرسة بالخصوص ، وما تعرفه من فشل من خلال مشاكل التحصيل ، الرسوب ، والتسرب والعجز عن الأهداف الرئيسية التي ستعمل اللجنة على تحقيقها :

أ- إصلاح جذري لمضمون البرامج والمناهج في التعليم، وذلك من خلال تعليم اللغات الأجنبية والاهتمام بالتكنولوجيات الجديدة في ميدان الإعلام والاتصال والإعلام الآلي.

ب- إعادة النظر في مهام وهياكل إعداد المكونين

ج- إعداد قانون أساسي جديد خاص بالمعلم (جريدة الخبر ، 14 ماي 2000 ، ص 3).

المطلب الثاني : أسباب الإصلاح

1- التغيرات الداخلية : إن تغيير النظام التربوي يرتبط بالتغيرات الحاصلة في المجال الاجتماعي والاقتصادي وكذا السياسي في المجتمع ومن أبرز التغيرات التي طرأت على المجتمع الجزائري والتي تفرض الإصلاح نذكر :

- في المجال السياسي : تأتي في مقدمة التحولات السياسية ، إنتقال الجزائر من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية بعد أحداث أكتوبر 1988 التي أنجرت عنها تغيرات جذرية ، دستورية ، وتشريعية ، فالانتقال من نظام إلى نظام آخر وتعاقب الحكومات وعدم استقرارها أثر على المنظومة التربوية أين تداول على وزارة التربية ما يقارب الخمسة عشر وزيرا ما أدى إلى خضوعها لمختلف التجارب الهيكلية (محمد الطيب العلوي ، بدون سنة ، ص 292)

وهذا ما أنجر عنه في كثير من الحالات إلى انتهاج سياسات ظرفية تطغى عليها التصورات الشخصية للمشرف الأول على القطاع وتسير المنظومة التربوية بالقرارات السياسية والخطابات الإيديولوجية التي حدثت من فعاليتها أثرت على نتائجها وأمام هذا الواقع تبرز ضرورة تغيير مهام وغايات المدرسة باعتبارها واحدة من أهم مؤسسات المجتمع ، كإعداد الأفراد للتعامل مع مفهوم الديمقراطية وما يتفرع عنها من مفاهيم وكيف تمارس الحريات الفردية والجماعية ، انطلاقا من احترام آراء الغير بتربية الأجيال على ذلك في القسم والمدرسة (المجلس الأعلى للتربية ، 1998 ، ص 6)

- في المجال الاقتصادي : انتقلت الجزائر من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق الذي يعتمد على المنافسة وتبرز فيه الكفاءات ، هذا الانتقال جاء بعد انهيار المعسكر الشرقي وهيمنة المعسكر الرأسمالي ، إنفراده بإدارة الاقتصاد العالمي ، فالتحولات السريعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي ، وتعددت أقطاب الإنتاج وعولمة

المبادلات عوامل ولدت جو من المنافسة الحادة حيث أن الدول التي طورت و أستوعب العلوم والتكنولوجيا هي وحدها الكفيلة بعصرنة وسائل إنتاجها المتزايدة وفرض مكانتها في السوق وطريقها إلى الانفتاح التزايد (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، نوفمبر 1999 ، ص 63)

ولكي تضمن الجزائر مكانتها ضمن هذه التحولات تحاول الاندماج في وهي ، لا تزال (OMC) الاقتصاد العالمي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في المفاوضات من إلى ذلك قصد الاستفادة من التجارب الاقتصادية العالمية لإنعاش الاقتصاد الوطني ، الذي أصبح يعاني منذ سنوات من انخفاض في الإنتاج وذلك بإعادة الهيكلة و خصوصية جميع القطاعات الضعيفة ، الأمر الذي أثر سلبا على البناء الاجتماعي وكاد يؤدي إلى انهياره بسبب تدني القدرة الشرائية لأفراد المجتمع وارتفاع معدل البطالة نتيجة تسريح العمال وارتفاع عدد السكان بالمقابل وعجز الدولة عن ضمان الرفاهية لأفرادها ، هذا الوضع ترتب عنه أزمات اجتماعية أدت إلى بروز ثقافة اليأس والشك والإقصاء وتفشي ظاهرتي التطرف والعنف هذه الظاهرة التي مست حتى المدارس من خلال ما تشهد من معاملات التلاميذ فيما بينهم أو بين التلاميذ ومعلميهم وهذا ما يؤكد أن المدرسة انعكاس لها وعليه المجتمع لا تكاد تكون مشكلة اجتماعية بجذورها وحلولها إلا وتمس المدرسة بطريقة أو أخرى (محمد الطيب العلوي ، بدون سنة ، ص 15)

2- التغيرات الخارجية: من أهم خصائص الحضارة الحالية التغير السريع والمستمر يقول هوبت هد " لقد كانت المدة التي يشغلها تغير مس حياة الإنسان طويلة إذا قيست بحياة الفرد ذاته لذا فإن الإنسان في الحضارات السابقة تدرب أن يكيف نفسه لحالات تمتاز بالثبات أما اليوم فالفترة التي يتطلبها التغيير تعد أقصر بكثير من حياة الإنسان (محمد الطيب العلوي ، بدون سنة ، ص 149)

لذا يعد النمو المعرفي إحدى العلامات المميزة لعصرنا الحالي الذي يعرف ثورة تكنولوجية في ميدان الإعلام والاتصال ويؤكد ما نسمعه وما نشهده كثافة المعلومات والمعارف ، وعليه يفرض الانفجار المعرفي على كل الميادين إن تنفتح وتتحرر سواء في الجانب الثقافي أو الاقتصادي أو الاجتماعي .

إن النظام التربوي الجزائري لا يمكن أن يكون خارج هذه التغيرات السريعة في العلوم والفنون والأفكار والاتجاهات لذا فالإصلاح التربوي مطالب بتجديد الطرق والأساليب والوسائل التربوية والتعليمية لتكون أفراد مهنيين من الناحية العلمية والتكنولوجية فالمفاهيم والمهارات التي اكتسبها الفرد في الماضي بحاجة إلى تعديل شامل ، يجعلها صالحة للمستقبل ، فالنظام التربوي الحالي ينقصه التجديد والتعديد والتطوير فما زالت طرق التدريس تنحصر في الحفظ والتلقين بينما الواقع يفرض أن ندرّب التلاميذ ونعودهم على التفكير والمناقشة لنبعث فيهم روح النقد والتعبير والابتكار من خلال تدريب التلاميذ على التعلم الذاتي ، والاعتماد على النفس للحصول على المعلومات وبهذا يصبح النظام التربوي والمجتمع في علاقة تكامل مستمرة.

المطلب الثالث: أهداف الإصلاح .

إن أهداف الإصلاح نابعة من أهداف اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية :
* إصلاح جذري لمضمون البرامج والمناهج في التعليم وذلك من خلال تعليم اللغات الأجنبية والاهتمام بالتكنولوجية الجديدة في ميدان الإعلام والاتصال والإعلام الآلي.

إعادة النظر في مهام وهيكل إعداد المكونين .

إعداد قانون خاص بالمعلم (جريدة الخبر ، 14 ماي 2000 ، ص 3)
إن إدخال إصلاحات جديدة على المنظومة التربوية في الجزائر إما لنقص مسجل في النظام التربوي السابق أو تراكم مع السنين التي استدعت التغيير .

إن للمنظومة التربوية نشاط اجتماعي يتطور مع تطور المجتمع وحراك اجتماعي يكون النشاط فيه قوي في وقت ما ، ومع تقدم الزمن يتلاشى ويصبح غير متأقلم مع متطلبات المجتمع ومستجدات الوقت الراهن ، وهذا أمر طبيعي والمدرسة الأساسية تحتاج إلى مراجعة كما حدث مع المدرسة الابتدائية التي سبقتها ، وهذه المراجعة لا تكون بصفة نهائية وإنما بصفة تدريجية تنمو بصفة حلزونية من خلال تطوير البرامج حتى لا تقع فيها تراكمات .

إن الإصلاح الجذري الشامل غير ممكن ولكن هناك سبل لتحقيق ذاك تدريجيا

وذلك عن طريق تحسين البرامج والمناهج وابتكار طرق بيداغوجية و علمية قادرة على التوصيل الصحيح .

هناك مستجدات أفرزها العصر لأبد من الاهتمام بها كما أشير إلى أن الإصلاح لأبد أن ينمي الفكر لدي الطفل تفكيراً صحيحاً كما أن التوجه العلمي والاعتماد على التكنولوجيات في العالم الخارجي .

إن ما يحدث في الجزائر للأسف أمر غريب فقد شكلت اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية ومنحها إصلاح المدرسية بجميع مراحلها من الحضانة إلى التعليم العالي وتشكيلة هذه اللجنة التي 90% منها عناصر تغريبية متفرنسة اللسان فرانكفونية الاتجاه وعلى ضوءها قدمت البدائل التي يتطلبها التغيير .

إن المدرسة الابتدائية كانت تضم 15% من مجموع السكان وقد بلغت نسبة الأمية 90% من السكان وكانت عند النساء أكثر من 90% ، وبعد تجربة التعليم الأساسي وصل عدد المتدربين إلى ثمانية ملايين ويوجد أربعون مؤسسة للتعليم العالي والمدرسة الجزائرية حققت العديد من الإنجازات فكل الإعلاميين والمعلمين والأساتذة والأطباء والصيادلة والمهندسين ورجال المال والحرف المختلفة هم أبناء المدرسة الجزائرية لكن هذا لا يعني بأية حال من الأحوال نكران حاجة المدرسة للإصلاح وهناك فرق بين أن نصلح أو نرمم أو نهدم ما شرع في تنفيذه ، أما بالنسبة لتدريس اللغات الأجنبية فإنه مهم خاصة بالطلبة الجامعيين وهنا يمكن القول أن الطالب الجامعي عندما يتناسب تعلمه الأساسي ودراساته العليا ويكون قادراً على تلقي العلوم بلغتين على الأقل لأن معظم الفروع العلمية والتكنولوجية في الجامعة تدرس باللغات الأجنبية وهنا يمكن القول أن المدرسة حققت العديد أو القليل من الإنجازات وبذلك يمكننا أن نحكم على المدرسة الجزائرية .

لكن جميع الفروع تقريبا في التعليم الأساسي والثانوي تدرس باللغة العربية ونتيجة لهذا يجد الطالب صعوبة للتأقلم مع الجامعة بفعل اختلاف لغة التكوين وفي هذا يقول " عبد الله غلام الله (... فتصوروا أن التلميذ يدرس في مرحلة التعليم الأساسي والثانوي أكثر من ستة سنوات فرنسية وعندما يصل إلى الجامعة، نجده طالبا لا

يستوعب اللغات الأجنبية إذن كل السنوات ذهبت أدراج الرياح (المنظومة التربوية في الجزائر ، ص 13-19)

ومن مهام وأهداف الإصلاح التربوي إعداده من شأنه المساهمة في رفع المستوى وتكوين الإطارات الأكثر كفاءة في المستقبل فإن العملية في كثير من جوانبها من شأنها أن تحسن حال المدرسة الجزائرية ويمكن لها من توفير مناخ جديد في ترقية المعارف.

في جميع المستويات ويعطي أدوات جديدة للأستاذ لأداء وظيفته على أحسن وجه، وبالمحطة سيكون المردود بالتأكد أحسن مما كان قائما حتى الآن.

أن ما أنجزه المجلس الأعلى للتربية الذي كان قائما وحله الرئيس قبل عامين كان أكثر شمولية وأكثر دقة مما قدمه قرار اللجنة بإعداد مشروع إصلاح المنظومة التربوية ، وكان بالإمكان إضافة مجهود القائمين على ذلك المجلس لتقديم حلول لكثير من المشكلات التي يعاني منها القطاع .

فالمجلس المذكور حسب تركيبته كان فيه الكثير من المختصين .

الكفاءات الذين يتواجد بعضهم في هذه اللجنة لكن حسب قرار اللجنة لم يتم استغلال ما أنجزه المجلس الأعلى وعليه فإن مقترحات اللجنة يجب عرضها على اختصاصيين ولجان أخرى تشكّلها الحكومة ، تحاول الترجمة التدريجية لبعض المقترحات لتجسيدها على الواقع مرحليا (مصطفى بن علاق، ماي 2000 ، ص 07).

ومهما يكن من أمر فإن الأولوية هي الاهتمام بالمدرس لأنه لا يمكن أن يكون هناك إصلاح بدون معلم الذي سيقوم بالإصلاح بنفسه بغض النظر عن القرارات الإصلاحية " فالمعلم يجب أن يراعي اجتماعيا لأنه وصل إلى حد الفقر وتسليمه الإمكانيات والأدوات العلمية والوسائل اللازمة لإنجاز مهمته " إن الإصلاح في الحقيقة يقوم به المعلم لأنه متواجد في الميدان لذلك لابد أن يكون محل الاهتمام وتحسين الأوضاع .

و من أهداف الإصلاح التربوي إعادة النظر في المهام وهياكل إعداد المكونين ونقصد به إعداد المكونين للمعلمين أساتذة ومفتشين للحد من طغيان المهام الإدارية على المهنة التربوية.

المبحث الثاني : المراحل التي مر بها الإصلاح منذ (1962-1977) المطلب الأول المرحلة ما بين 1962-1970 :

في أول دخول مدرسي اتخذت وزارة التربية قرار يقتضي بإدخال اللغة العربية في جميع المؤسسات التعليمية التابعة لها وكان هذا القرار بمثابة إعلان عن البنية في تغيير أوضاع المدرسة الموروثة خلال عهد الاستعمار (الطاهر زرهوني ، 1994 ، ص 46).

كما تميزت هذه الفترة بإعادة الاعتبار للغة العربية واسترجاع مكانتها في النظام التعليمي فحولت بعض المدارس الابتدائية الفرنسية إلى مدارس عربية ، وبعض متوسطات و ثانويات فرنسية احتضان تلميذات وتلاميذ المدارس الابتدائية . وفي سنة 1964 -1965 " تقرر إلحاق المدارس التابعة لمدارس جمعية علماء المسلمين الجزائريين للتعليم العمومي قصد توحيد التعليم (مليكة بودالية قريفر ، 1989 ، ص 19)

كما شرع في استبدال كل وسائل التعليم الأجنبية بوسائل تعليمية وطنية ، وهذا الاستبدال مس حتى الوسائل الخاصة بتعليم اللغات الأجنبية (عبد الرحمن سلامة ، 1981 ، ص 74)

استمرت الدولة الجزائرية في إجراء تغييرات وتعديلات جزئية على المدرسة الجزائرية ، إن تطور المنظومة التربوية كان لا يخضع في البداية لقواعد مدروسة ولحظة معينة ولكنه كان يخضع للحاجة وفي سنة 1968 كان أول إصلاح في النظام التربوي ، حيث تم الاتفاق على عقد ملتقيات التكوين والتنمية للنظر في مستقبل المدرسة الجزائرية والتي عملت بدورها على تكريس التوجيهات الإيديولوجية ولخطوطها العريضة في إطار إثرائها وتطبيقها مع حاجة المجتمع (سعيد عيادي ، 91/90 ، ص 72)

إلا أن هذا الإصلاح لم يكن جذريا لأنه لم يتعمق في صلب الأزمة. ولأنه أوكل إلى خبراء تربويين أجانب منهم الفرنسيين كرؤساء لإحدى اللجان (الطاهر زرهوني ، 1994 ، ص 46). كما أن القائمين على الإصلاح كانوا يدورون في الفلك الفرنسي فكانوا يكثر من الاجتماعات واتخاذ القرارات ليرسخوا المنظومة التربوية الفرنسية.

المطلب الثاني : المرحلة ما بين 1970-1973

شهدت بداية السبعينات انتهاج سياسة المخططات التعليمية فعمل الرباعي الأول الذي شهدته هذه الفترة على تدارك وضعية المدرسة الجزائرية وذلك بالتحرك من الدائرة التربوية الفرنسية والقضاء على التقسيم الذي كان في المدرسة الواحدة ، مع تطبيق هذا المخطط شهد التعليم تطورا كبيرا بناء ، " على مبدأ تعميم التعليم " كان يهدف المخطط على تسجيل (2600000 تلميذ) في المجموع .

وبلغ نسبة مئوية تعادل 75% على المستوى الوطني من الإجراءات البيداغوجية التي أدخلت على الخرائط المدرسية والتربوية والإدارية ومقاييس توجيه التلاميذ وتقييمهم على أسس علمية منطقية (مصطفى زايد ، 1986 ، ص 183)

وذلك لتفادي التكرار في كل سنة والترسبات الكثيرة فرغم الجهود الجبارة التي كانت تبذل من طرف الوزارة الوطنية والندوات التي كانت تعقد بين الفترة والأخرى فإن المخطط لم يحقق كل الأهداف المسطرة لها ، نتيجة عوامل كاستفحال الاكتظاظ بسبب تزايد النمو الديمغرافي ، فرغم نظام الدوامين والثلاثة عجز المعلمين عن التحكم في الأقسام ، كما نتج عنه رسوب مدرسي كبير إضافة إلى تأخيرات مفرطة في بناء المدارس وتسليمها في الوقت المناسب .

المطلب الثالث : المرحلة ما بين 1974-1977 وتجربة التعليم الأساسي

هذه الفترة تزامنت مع بداية المخطط الرباعي الثاني الذي أولى عناية خاصة للاهتمام بالمحتوى العلمي والتقني ، والتفتح على متطلبات التحديث والتعريب وديمقراطية التعليم وتوفير الإطارات اللازمة للاقتصاد الوطني النامي (مصطفى زايد ، 1986 ، ص 183).

بعد أكثر من عشر سنوات حافلة بمجهودات في سبيل تشييد المدرسة الجزائرية شرع في التفكير في منظومة تربوية جديدة ، حيث قامت الوزارة بدراسات معمقة وجهود

كبيرة تجسدت هذه الجهود في أمر 16 أبريل 1976 والتي نصت خصوصا على إجبارية التعليم ومجانيته وتعميم استعمال اللغة العربية وجعل النظام التربوي من اختصاص الدولة (المجلس الأعلى للتربية، 1998، ص 39)

كما شهدت هذه الفترة تبني الدولة تجربة جديدة والمتمثلة في المدرسة الأساسية تجربة التعليم الأساسي في الجزائر : التعليم الأساسي هو القاعدة الأساسية للمنظومة التربوية ، يمنح تربية قاعدية واحدة ويضمن حدا من المعارف والخبرات والمهارات لجميع الأطفال ليتمكنوا من توظيفهم في حياتهم وسط المحيط الذي يعيشون فيه) المجلس الأعلى للتربية ، 1998 ، ص 43 (

كما يعرفه عبد القادر فضيل على أنه " نمط جديد بين التعليم الشامل الذي يعوض التعليم الابتدائي والمتوسط ويشكل البيئة التعليمية المضمونة للجميع والتي تدمج في مناهجها بين العمل الفكري والعمل اليدوي ، بين المعارف والتطبيقات التكنولوجية التي تسعى لتوفير تربية شاملة وموحدة .

يتوجه الاهتمام فيها على مختلف مكونات الإنسان العقلية، الحركية والوجدانية.(عبد القادر فضيل ، 1992 ، ص 31)

بعد صدور أمر 16 أبريل 1976 فتحت للتعليم الأساسي أقسام تربوية في المتوسطات قصد التجربة والمتابعة ابتداء من الطور الثالث ودخلت حيز التنفيذ ابتداء من سنة 1980 مكان الموسم الدراسي 80-81- تاريخ الشروع في التطبيق حسب مراحل متدرجة على أن تكتمل المدرسة الأساسية التي يعرفها رابع تركي كما يلي "هي مدرسة يدخلها الطفل ابتداء من السنة الأولى ابتدائية عندما يكون قد أكمل ست سنوات من عمره ويستمر بها مدة تسع سنوات حتى يصبح عمره خمسة عشر سنة عندئذ إما أن يواصل تعليمه في المرحلة الثانوية إن كانت إمكانيته الفكرية واستعداداته الذهنية تسمح له بالدراسة ، أو يغادرها إلى معترك الحياة (رابع تركي، 1990 ، ص 136)

وللتعليم الأساسي عدة أسس كما ورد في ملخص الوثيقة القاعدية للمجلس الأعلى للتربية سنة 1998 وهي:

- التعليم الأساسي مطالب بأن ينسجم مع التوجهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلاد.
- التعليم الأساسي حق لكل طفل جزائري وهو إجباري ومجاني، وأن يضمن مبدأ تكافؤ الفرص للجميع وأن يركز التعليم الأساسي على البعد الديمقراطي والبعد العلمي والتكنولوجي.
- أن يفتح التعليم الأساسي على المحيط الاجتماعي ويساهم في دمج منظومة التعليم في عملية التنمية الشاملة للبلاد .
- التعليم الأساسي حق لكل طفل جزائري وهو إجباري ومجاني، وأن يضمن مبدأ تكافؤ الفرص للجميع وأن يركز التعليم الأساسي على البعد الديمقراطي والبعد العلمي والتكنولوجي.
- أن يفتح التعليم الأساسي على المحيط الاجتماعي ويساهم في دمج منظومة التعليم في عملية التنمية الشاملة للبلاد .
- التعليم الأساسي يجعل من التلميذ محور الفعل التربوي دون إهمال العناصر الأخرى لهذا الفعل .
- يتم في التعليم الأساسي تدريس كل النشاطات التعليمية باللغة العربية(المجلس الأعلى للتربية ، 1998 ، ص 39)
- كما أن التعليم الأساسي له أهدافه هي:
- معالجة سلبيات التعليم الابتدائي والمتوسط والمتمثلة في طغيان التعليم اللفظي والشفوي وقلة الاهتمام بالتكوين الوجداني والعقائدي وانعزال المدرسة عن المحيط.
- تنويع المعارف والمهارات والخبرات التي تحقق التوازن والتكامل في شخصية التلميذ .
- ترسيخ القيم العربية الإسلامية في نفوس المتعلمين .
- تنمية الثقافة التكنولوجية وتنمية الاهتمام بها .
- جعل المدرسة تواكب المسيرة المجتمعية وتقوم بالدور المسند لها .
- تمكين المتعلم من التحكم في اللغات الأجنبية للفتح على الثقافات والحضارات والاستفادة منها(عبد القادر فضيل ، 1992 ، ص 4)

إن واقع التعليم في الجزائر يعتبره البعض ولد بعد أمر 1976 ، الذي أقر التعليم الأساسي الذي طبق في بداية الثمانينات وهذا يهدف إلى القضاء على نقائص التعليم الابتدائي والمتوسط ، أين حدث تغيير في الممارسة التربوية فنزع عن المدرسة صفة السطحية فأصبحت المضامين منسجمة مع حاجات التلميذ الذي أصبح يلاحظ ويفكر ويتفاعل مع المحيط ، كما تطور المستوى المعرفي بصفة نسبية لأن المستوى يبقى نسبيا لا يمكن قياسه ، إلا أن هناك فئة من المجتمع تعتبر بأن المستوى أنخفض بدرجة كبيرة مما جعل المدرسة محل انتقاد لأنها لم تقي بكل متطلبات المجتمع نحو التقدم والازدهار .

إذا قيمنا المدرسة الجزائرية بمعيار الكم نجد أن الدولة رفعت من نسبة التمدرس، فضمنت لكل طفل جزائري مقعد مدرسي وهذا بتشديد مدارس غطت كل التراب الوطني وبهذا تكون قد حققت أحد أهدافها المتمثل في ديمقراطية التعليم من مجانية وإجبارية في التعليم ، أما إذ نظرنا إليها بمعيار الكيف نجدها نتيجة التغيرات التي طرأت على المجتمع الجزائري في مختلف الميادين لم تستطع مسايرة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة ، فأصبحت عاجزة عن توفير متطلبات المجتمع الذي تقوده إلى مواكبة العصر ، رغم أن المدرسة الجزائرية أنشأت لحل المشكلات التي عانى منها الظلم التربوي قبل الشروع في تطبيقها ونذكر منها :

الرسوب ، تدني المستوى ، التسرب ، إلا أنها بعد تجربة طويلة تعددت العشر سنوات ومازالت تعاني من هذه المشكلات ، ومما أدى إلى هذا الوضع هي الصعوبات التي واجهت تطبيق مبادئ المدرسة الأساسية والتي كان لها انعكاس مباشر على انخفاض نوعية التعليم حسب ما جاء في المشروع التمهيدي للمجلس الأعلى للتربية سنة 1997 ، حيث يلاحظ أن نسبة التلاميذ الذين ينهون التعليم الأساسي والثانوي بدون تكرار أو بتكرار واحد لا يتجاوز نسبة 15% (المجلس الأعلى للتربية ، 1998 ، ص 12)

و من ثم يمكن تصور العدد الهائل للإخفاق المدرسي من التسرب والرسوب بحيث قدر عدد الراسبين ب 500 ألف تلميذ.

سنويا منهم 200 ألف خلال التعليم الأساسي و30 ألف في نهاية التعليم الأساسي و40 ألف في نهاية التعليم الثانوي من النقائص التي أدت إلى هذا الوضع نذكر منها :

- نقص الوسائل والتجهيزات التي سير بها التعليم الأساسي والتي لم تتغير كثيرا مما كان عليه الأمر سابقا.

- وجود مضامين تعليمية تفوق قدرات المتوسطين من التلاميذ .

- كثافة المناهج وكثرة الأنشطة الدراسية.

- كثافة التلاميذ في الصف الواحد .

- مستوى المعلمين مازال دون الهدف المطلوب لأنهم لم يستوفوا مدة التكوين المطلوب ولم يكن لديهم التأهيل الكافي الذي يسمح لهم باستيعاب التطور الحاصل في المناهج والأهداف.

- ما تزال الإدارة المدرسية جهازا إداريا قهريا لا يساهم في تنشيط العمل المدرسي.

- الفراغ الذي ظل قائما في مجال المتابعة والبحث والتقييم الذين هم شروط ضرورية لنجاح كل تجديد. (عبد القادر فضيل ، 1992 ، ص 43)

ومن هذا يبدو أن الأخطاء وجوانب القصور التي كانت تعاني منها المدرسة الجزائرية قبل إصلاح التعليم وتطبيق التعليم الأساسي مازالت مستمرة ، بل أخذت أبعادا أشد عمقا وأكثر اتساعا لأن المنظومة التربوية تفتقر إلى سياسة علمية تمكن من تشخيص النتائج المحققة ، عند نهاية كل سنة دراسية ومقارنتها ومحاولة تحسينها عند بداية المواسم الدراسية التي تليها ، وذلك لتوفير ظروف النجاح لها .

المطلب الرابع من سنة 2003-إلى يومنا هذا:

تعرف الجزائر في العشرية الأخيرة العديد من ورشات الإصلاح لعل أهمها وأجرئها ورشة إصلاح المنظومة التربوية هذه الأخيرة ، المتهمه بتفريخ الإرهاب فكرا وعملا أو تنفيذا تعرضت لجملة من الانتقادات في ظاهرها منطقية وفي باطنها تخفي نوايا الإساءة للمجتمع ككل بمعنى آخر قول حق أريد به باطل .

لقد قامت مجموعة بن زاغو بإعداد إصلاحات تعتبر جذرية وذلك بمحاولة تغيير المناهج التعليمية أسلوبا ومضمونا لكنها في الأخير وبالاقتبال إلى التنفيذ تأزمت

الوضعية التربوية أكثر مما كانت عليه بحيث أصبحت تصبح على قرار وتسمى على آخر يلغيه أو يعدله ، لماذا هذا التذبذب ولماذا هذا التسرع في إصلاح مؤسسة تعتبر منشأ الأجيال ومستقبل البلاد ؟

1- مأخذ المنظومة التربوية :

* يؤخذ على منظومتنا التربوية عدم مسايرتها للتطورات الحادثة على المستوى الدولي والداخلي لاعتمادها على أساليب تقليدية مبنية على التلقين في حين أن التعليم في الوقت الحاضر يعتمد على التفكير والتحليل ومنه تنتقل إلى مرحلة الإتيقان والإبداع الفكري والعلمي.

* كما يؤخذ عليها انغلاقها وعدم تفتحها وتميزها بالأدلجة خاصة الإسلامية منها في حين أن العالم يسير نحو الانفتاح وخاصة بعد تطور الوسائل التكنولوجية الحديثة . لكن المأخذ الرئيس في كل هذا هو أنها منظومة مسيية ومستغلة من قبل النظام الحاكم لإلهاء أبناء الأمة عن أهدافهم وتطلعاتهم وجعلهم متخندقين كل حزب بما لديهم فرحين وهذا ما حد من فعاليتها العملية لعدم تواجد إرادة سياسة صادقة وواضحة تعمل على تحييدها وجعلها في منأى عن الصراعات الوهمية التي يزج بالشعب فيها مثل مسألة الهوية واللغة والإسلاموية

2- الإصلاحات المنتهجة :

انتهجت الدولة الجزائرية عدة إصلاحات كان أولها أمرية نوفمبر 1976 التي تمثل بداية إرساء وقواعد المنظومة التربوية في الجزائر .

* إلا أن الوضع لم يستمر على هذا النهج حيث بدأ التذبذب الحقيقي لمنظومتنا بداية من 1991 عند انتهاء ما يعرف بالتعليم التأهيلي الذي لم يستمر إلا سنة واحدة أدى إلى إضاعتها من أعمار الشباب ، حيث أن الطلبة الذين اختاروا التعليم التأهيلي تم السماح لهم بإعادة السنة في النظام التعليمي الأكاديمي بعد إيهامهم بأن مجالات العمل ستكون مفتوحة أمامهم بمجرد حصولهم على مستوى السنة الثالثة ثانوي تأهيلي مع العلم أن الجزائر تتميز بمنظومة تكوين وتأهيل مهني منفصلة عن التعليم النظامي الأكاديمي كما أن الأزمة المالية التي كانت تتخبط في البلاد

لا تخفي على أحد فلماذا هذا التذبذب الإجابة عند أصحاب القرار مع العلم أن هذا الإصلاح لم يحظى بالدراسة والاهتمام اللازمين من قبل الباحثين والتربويين وهذا بحسب إطلاعنا .

إلا أن أكبر ورشة أقيمت لإصلاح المنظومة التربوية هي ما يعرف بإصلاحات بن زاغو التي بحسب إطلاعنا لم تأتي بالجديد إلا تغيير وتشويه مضمون البرامج التعليمية من خلال الأخطاء الكثيرة الموجودة خاصة في الكتب المدرسية التي أصبحت تدر المال الوفير على أصحابها ، إضافة إلى محاولة تدعيم اللغة الفرنسية من خلال فسح المجال أمامها في الطور التعليم الأول وذلك على حساب اللغة العربية ، وإن كان تعلم اللغات ليس بإشكال أساسي وإنما افتعاله في الجزائر ساهم فغي وجود صراع بين مشروعين للمجتمع الأول تجسده القمة والثاني تجسده القاعدة ، إضافة إلى هذا وفي سبيل إنجاح هذا الإصلاح انتهجت سياسة إعادة رسكلة القائمين على شؤون التعليم وخاصة الأساتذة والمعلمين وإن كنا لا نرى فائدة ترجى من هذه الرسكلة لعدم رغبة الأساتذة فيها أصلا .

وفي حقيقة الأمر فإن هذا الإصلاح هو إصلاح سياسي أكثر منه إصلاح حقيقي لمنظومتنا التربوية وإلا كيف يبقى وزير في منصبه لمدة 13 سنة رغم الاحتجاجات التي عرفها ويعرفها القطاع .

* الإشكالات الأساسية في منظومتنا التربوية :

في الحقيقة الأمر من خلال تتبعنا لوضعية التربية بحكم أننا من إنتاجها وبحكم قربنا اليومي منها فإنه يمكننا إجمال الإشكالات التي تعاني منها في العناصر التالية: أ/ إشكالية التسرب المدرسي حيث يلاحظ نقشي لهذه الظاهرة على جميع المستويات التعليمية خاصة بالنسبة للذكور وذلك لحملة من الأسباب على رأسها أن التعليم في وقتنا هذا لا يؤدي إلى نتيجة مرضية من الناحية المادية فأكبر نسبة للبطالة توجد بيم خريجي الجامعات كما أن فتح مجالات مهنية لا تستدعي تكويننا علميا عاليا أدى بالشباب إلى ترك التعليم والتوجه للانخراط في هذه المجالات والتي على رأسها الشرطة والجيش .

ب/ إشكالية العنف المدرسي : فالملاحظ أن جرائم الضرب والجرح والقذف وحتى القتل أصبحت من الظواهر المتفشية في مؤسساتنا التربوية وهذا ليس من قبيل الصدف وإنما هو نتاج تفاعلات اجتماعية وسياسية واقتصادية أدت إلى استفحال هذه الظاهرة التي لا يمكن معالجتها قضائياً أو إدارياً وإنما من خلال معالجة أسبابها .

ج/ إشكالية تأطير : تعتبر إشكالية التأطير إشكالية الإشكاليات ، فأغلب المؤطرين ليس لديهم مستوى تعليمي عالي الأمر الذي حد من أدائهم التعليمي ناهيك عن التربوي هذا من جهة ، من جهة ثانية تعاني المؤسسات التربوية من نقص التأطير وفي سبيل تغطية العجز تلجأ إلى سياسة الاستخلاف التي تجعل من عطاء المؤطر محدودة لعدم ارتباطه بمنصب عمل دائم لكونه في حالة بحث عن عمل الأمر الذي يجعل علاقته بمنصبه علاقة ميكانيكية وليست علاقة عضوية تفاعلية ، المسألة الأخرى التي يمكن إدراجها تحت هذا العنصر هي الظروف المهنية والاجتماعية التي يحياها المؤطرون والتي لا تسمح لهم بإعطاء اهتمام أكبر لعملهم والمتمثل في التأطير والتكوين .

د/ إشكالية فراغ : وهي من الإشكالات العامة ، حيث أن مسألة تأطير التلاميذ خاصة خارج أوقات التعليم الرسمية تبقى عملية فردية وغير جماعية أو مؤسساتية ، وذلك رغم إقامة النوادي والمراكز الثقافية إلا أنها غير جاذبة سواء للتلاميذ وحتى للشباب نتيجة التسيير البيروقراطي الطاغي عليها ، مما جعل الملاذ الأهم والأمن لهم هو الشوارع والأحياء الشعبية والسكنية

هذه مجمل الإشكالات والتي يمكننا أن نضيف لها أمور أخرى مثل غياب دور الأسرة وقلة الاهتمام بالتلاميذ ودراسة مواهبهم وشخصياتهم وقياس ذكائهم بهدف التوجيه والإرشاد كما أن عقلية التصغير والاستخفاف والتحقير حدث من انطلاقهم في طريق العلم والنجاح وهذا يلاحظ عند الذكور أكثر من الإناث اللواتي يرين مستقبلهن في تعلمهن .

* 4/ التفسير السوسيولوجي لهذه الإشكالات :

الحقيقة أن مسألة الإصلاح وحتى تكون ناجحة وناجعة لابد أن تكون نابعة من ذات المجتمع وقيمه وعاكسة لشخصية أبنائه ولذلك فإن الإصلاحات الفوقية التي انتهجتها الدولة الجزائرية لم تجد صداها على مستوى القاعدة ، وقد أرجعت الأسباب إلى خطأ في التطبيق نتيجة التسرع في إجراء الإصلاحات إضافة إلى عدم تهيئة المعنيين بتنفيذها وتوضيح كيفية إجراء هذا التنفيذ .

إلى أن الأمر من الناحية السوسولوجية لا يمكن تفسيره إلا من خلال عامل المقاومة ، مقاومة هذه الإصلاحات من قبل المعنيين بها وذلك عن طريق ظهور الإشكالات السابق الإشارة إليها كالتسرب والعنف هذا من قبل التلاميذ أما من قبل المعلمين والأساتذة فإنهم يمارسون المقاومة السلبية وذلك من خلال تضخيم العلامات وتسهيل الامتحانات وترك الفرصة للتلاميذ للغش في الامتحانات خاصة في البكالوريا وهذا بتواطؤ مع الإدارة الملزمة بتقديم تقرير في آخر السنة عن حصيلتها التعليمية ومن الضروري أن تكون إيجابية

لماذا كل هذا التميع لمنظومتنا التربوية أليس منا رجل رشيد ، إن القضية تتعلق بكيفية المعالجة التي جاءت بقرار فوقي وليس استجابة لحاجة اجتماعية الأمر الذي سيبقى دار لقمان على حالها إلى أن يتنبه أصحاب القرار إلى ضرورة إعادة النظر في سياساتهم وجعلها تتماشى وتطلعات من يمثلونهم . (نعيم بن محمد ، 4 ماي 2008)

أهم الإصلاحات الجديدة للمنظومة التربوية 2003 :

كما يخصص برنامج الحكومة في ميدان التربية والتكوين ن قسما واسعا لتطبيق إصلاح المنظومة التربوية بكل العناصر المكونة لها وهي: التربية الوطنية، والتكوين والتعليم المهني، والتعليم العالي والبحث العلمي:

و من الأهمية بمكان التذكير بإيجاز بالمسار الذي قطعتة المنظومة التربوية منذ الاستقلال فبعد 40 سنة من الجهد الذي بذلته المجموعة الوطنية، من حق المدرسة الجزائرية أن تفتخر بما حققتة مكتسبات حقيقية تترجم التطور العظيم المسجل في ميدان التربية والتكوين.

وبالفعل ، فإن الجزائر لم تستدرك التأخر التاريخي ، في التمدد الموروث من العهد الاستعماري فحسب، بل تمكنت أيضا من تلبية الطلب القومي على التربية المعبر عنه منذ الاستقلال ، كما اختارت العلوم والتكنولوجيا لتواكب بهما عملية التنمية الاقتصادية وقادت في نفس الوقت أيضا وبنجاح ، خيار التعريب و الجزائر الذي مكن البلاد من استرجاع لغته وثقافته المتصلة بقيمتها الحضارية وترقية ذلك .

كما ينبغي في هذا الصدد ، توجيه تحية إكبار واعتراف لكل أولئك الذين بدلوا جهود وتضحيات من أجل بناء وحماية المدرسة الجزائرية ، ومن بين هؤلاء : المعلمين المؤطرين ، وبصفة عامة كل عمال قطاع التربية والتكوين .

غير أن المجهودات الهامة المبذولة في هذا السياق ، المتسم بالانفجار الديمغرافي وباختيار مشروع تربوي ذي طابع ديمقراطي ، في آن واحد ، لم يكن ممكنا بالطبع ألا تؤدي نتائجها إلى ظهور نقائص واختلالات تؤثر على نوعية التعليم الممنوح وعلى سير النظام وتنظيمه .

ولتحسين أدائها ، يتعين على المنظومة التربوية رفع التحديات الداخلية والخارجية المفروضة عليها .

1- المنظومة التربوية في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية :

إن التحديات الداخلية هي في نفس الوقت ، تلك التي تستوحي من واقع المدرسة الجزائرية ، وتلك التي يحملها المجتمع نفسه ، فالأمر يتعلق بالمدرسة إلى التركيز على مهامها الطبيعية ، والمتمثلة في التعليم والتنشئة الاجتماعية والتأهيل .

ويتعلق الأمر بعدد ، بتحضير المنظومة التربوية ، في نفس الوقت لمواجهة التحديات ، المرتبطة، بالعصرنة، واستكمال ديمقراطية التعليم، وبلوغ التوجيه لفائدة أكبر عدد ممكن من التلاميذ، ثم التحكم في العلوم والتكنولوجيا .

كما ينبغي في الأخير ، التكفل بالمتطلبات الجديدة التي أفرزتها التغيرات المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، التي حدثت في الجزائر خلال السنوات الأخيرة ، ومن هذا المنطلق بات من الضروري على المدرسة تلقين التلاميذ الثقافة الديمقراطية وروح التسامح والحوار ، أي باختصار تحضيرهم لممارسة المواطنة.

ومن جهة أخرى فإن المنظومة التربوية في مجملها ، يجب أن ترفع تحديات خارجية تتمثل في عولمة الاقتصاد ، وما سيترتب عليها من متطلبات التأهيل بمستوى عال أكثر فأكثر ، وفي مجتمع الإعلام والاتصال الذي سيعدل طرق التعليم ، وأخيرا في الحضارة العلمية والتقنية ، التي ستساعد على بروز شكل جديد للمجتمع ، مجتمع المعرفة والتكنولوجيا .

إن هذه التحديات الثلاثة تجعل بلادنا تدخل عهدا جديدا غير واضح المعالم ، كما تفرض علينا تساؤلات ، بل وتخوفات ، حول كل تلك التغيرات ، غير أنه و انطلاقا من فكرة .

إن تلك التحديات تتطوي على التقدم ، فإنه من الممكن جدا للدخول في المجتمع الجديد ، مجتمع يعرف كيف يستثمر في الذكاء ، حيث يكون لكل مواطن الحق والفرصة ليتعلم ويتكون بدون حدود ماعدا تلك المتعلقة بحدود استعداداته وقدراته.

1- الإطار المرجعي للمنظومة التربوية ، وإستراتيجية تنفيذ الإصلاح :

إن المنظومة التربوية تستمد أسسها من المبادئ التي تتكون منها الأمة الجزائرية والمدونة في بيان أول نوفمبر 1954 ، وعليها أن تساهم في ترسيخ صورة الأمة الجزائرية لتكون متجددة في إمتدادتها الجغرافية والتاريخية ، والإنسانية ، والحضارية ، كما يجب عليها ترقية القيم المرتبطة بالعروبة ، والإسلام ، والأمازيغية، كخلفية تاريخية للتطور الديمغرافي، والثقافي والديني ، والسياسي لمجتمعنا . وعلى المنظومة التربوية ضمان تكوين مواطن مزود بمعالم ومرجعيات وطنية أكيدة تعكس قيمة الحضارية بصدق ، وقادر على فهم العالم الذي يحيط به، وباستطاعته التفتح على العالم .

إن تطبيق الإصلاح سوف يكون وفق إستراتيجية تهدف قبل كل شيء إلى إشراك الفاعلين وكل الشركاء الاجتماعيين بكل شفافية على مدى سير العملية.

إن الإصلاح يتمثل في وضع مسار تغيير متدرج وطويل المدى ، لمنح الوقت الضروري للمنظومة لإدماج التجديدات المدرجة إن سنة 2002-2003 تستخدم للتحضير العلمي والمحكم بهدف توفير كل الشروط الضرورية لنجاحه وذلك بالتشاور مع كل المتعاملين والشركاء في مجال المنظومة التربوية ، وسيكون هذا الإصلاح

منهجيا ويستند إلى برمجة وتناغم صارم ، بكيفية تضمن الانسجام التام والكلي فيما بين عناصره وأخيرا فإنه يعتمد على طريقة تجريبية ، مبنية على الملاحظة والتقييم ، ثم العلاج .

كما يتمثل الإصلاح في تنفيذ سلسلة من التدابير تتمركز على أربعة محاور رئيسية وهي تحسين نوعية تأهيل التآطير وإصلاح البيداغوجيا ، وإعادة التنظيم العام للمنظومة التربوية ، والتدابير الخاصة بالتعليم العالي والبحث العلمي .

(3) محاور الإصلاح :

3-1- تحسين نوعية التآطير :

بالنسبة للمحور الأول ، فإن الأمر يتعلق في المقام الأول ، بتحسين ظروف تكوين وتحسين مستوى المعلمين ، بشكل معتبر وفي المقام الثاني ، ينبغي رفع مستوى توظيف معلمي الطور المتوسط ، ومكوني التكوين والتعليم المهنيين ، وفي المقام الثالث ، ينبغي وضع نظام جديد للتكوين أثناء الخدمة ، يكون في نفس الوقت مكتفا ومتنوعا ، ويستند إليه لتحفيز المعلمين والمكونين وتشجيعهم على تحسين مستوى مؤهلاتهم .

3.2- إصلاح البيداغوجيا :

أما المحور الثاني للإصلاح ، فإنه يتمثل في وضع مسار لإصلاح البيداغوجيا وإعادة تأهيل مجالات المواد والتخصصات والشعب .
وتتمثل الغاية من هذا المسار فيما يأتي :

أ/ دعم تعليم اللغة العربية باعتبارها اللغة الوطنية والرسومية وذلك برصد الوسائل الضرورية من أجل جعلها أداة فعالة لتعليم كل المواد .

ب/ السعي لتوفير كل الشروط والوسائل الضرورية ، للاستجابة لطلب تعليم الأمازيغية باعتبارها لغة وطنية ، بمختلف تنوعاتها اللسانية .

ج/ ملائمة مضامين تعليم التربية الإسلامية والتربية المدنية والخلقية ، مع سن التلاميذ وتطور نموهم العقلي والنفسي ، التي يجب أن يخضع أبنائنا من خلالها إلى تعلم واكتساب المبادئ الأخلاقية والدينية في إطار القيم الحضارية للشعب الجزائري وبالتالي تحضيرهم لممارسة المواطنة .

د/ تنظيم التفتح على اللغات الأجنبية في التعليم القاعدي الإلزامي وفي الجامعة وفق منهجية متدرجة وعلمية، لتسيير الوصول المباشر إلى المعلومات والمعرفة العالمية وفي هذا الصدد، يتعلق الأمر بما يأتي:

* مواصلة ضمان التدريس لغتين أجنبيتين (الفرنسية والإنجليزية) في مرحلة التربية القاعدية والإلزامية، مع برمجة إدخالها مبكرا بالنسبة للوضعية الحالية وذلك حسب الإمكانيات المتوفرة.

* إدخال لغة أجنبية ثالثة اختيارية في الشعب الأدبية بالتعليم الثانوي وتطوير تعليمها.

* إدخال وحدة علمية باللغة العربية في مستوى التعليم العالي في التخصصات الطبية والعلمية والتكنولوجية

* إدخال وحدة علمية باللغة العربية في مستوى التعليم العالي في الشعب التعليم التي يمنح التعليم فيها باللغة العربية ومن جهة أخرى ، ستسمح هذه السياسة لتعليم اللغات بتوظيف العديد من حاملي الشهادات الجامعية الذين هم في حالة بطالة هـ/ إعادة تأهيل تدريس التاريخ والفلسفة كمواضيع أساسية.

و/ إدخال التكنولوجيات الحديثة للمعلومات و الإتصال في المنظومة التربوية، بغية تسهيل دخول بلادنا في مجتمع الإعلام والحضارة العلمية والتقنية في إطار العولمة. ز/ إعادة تأهيل تدريس التربية المدنية والرياضية في جميع مستويات، و مراحل التعليم وترقية تدريس التربية الفنية.

ح/ إستعمال الرموز العلمية العالمية ، وإدخال المصطلحات والمفاهيم في الكتب المدرسية العلمية منها والتقنية.

ط/ ضبط واستعمال إستراتيجية جديدة لمحو الأمية لدى الكبار ، وإعادة بعث مدرسة العمل، لصالح كل الذين يرغبون في تحسين مستواهم ووضعهم الاجتماعي والمهني.

3.3- إعادة تنظيم المنظومة التربوية :

يتمثل المحور الكبير الثالث : الذي يركز عليه الإصلاح في عملية إعادة تنظيم المنظومة التربوية ، وسوف تتم إعادة التنظيم هذه على مراحل ، سوف تخصص

سنة 2002-2003 لوضع الترتيب القانوني الضروري لتأطير فتح المؤسسات الخاصة للتعليم في ظل إحترام البرامج الوطنية وتطوير رياض الأطفال في إطار التربية التحضيرية .

وسيشرع في سنة 2003/2004 في عملية تطبيق التعليم المتوسط ذي 4 سنوات الذي يعوض تدريجيا الطور الثالث من التعليم الأساسي ذي 3 سنوات ، إن هذا الإمتداد من المحتمل أن يؤثر على مدة التعليم الابتدائي ويقلص مدته إلى 5 سنوات وعليه فلا بد أن يكون ذلك وفق مقارنة تدريجية ودراسة تتماشى وتنصيب الطور المتوسط ذي 4 سنوات.

و في سنة 2004/2005 سيشرع في تطبيق التنظيم الجديد للتعليم ما بعد الإلزامي وفي الواقع فقد تحول التعليم الثانوي إلى طور يحضر فقط للالتحاق بتقسيم التالي وذلك ما أدى إلى هيمنة التعليم العام ،وتهميش التعليم التقني من جهة وارتفاع عدد التلاميذ الراسبين في البكالوريا الذين يتخرجون بدون شهادة ، وبدون تأهيل من جهة أخرى بينما يواصل التكوين والتعليم المهنيين من جهتهما ، ولأسباب تاريخية ، غايتهما المزدوجة فيستجيب كلاهما ، في أن واحد للطلب الاقتصادي وللطلب الاجتماعي .

إن التنظيم الجديد للتعليم ما بعد الإلزامي سوف يتمحور حول ثلاثة محاور وهي:

أ/ التعليم الثانوي العام والتكنولوجي الذي يحضر بالالتحاق بالتعليم العالي

ب/ التعليم التقني والمهني تكون غايته ، من خلال التحضير لمجموعات من المهن ، إعطاء تأهيل للتلاميذ ، يتوج بشهادة تؤدي أساس إلى عالم الشغل ،

ج/ التعليم والتكوين المهنيين اللذان سوف يركزان على وظيفتهما الأصلية المتمثلة في تلبية المطلب الإقتصادي من خلال التحضير لممارسة مهنة ما .

يتطلب تجسيد هذا المخطط التنظيمي الانسجام في نوعية برامج التكوين والتعليم المهنيين مع تطور التقنيات والتكنولوجيات والمهن ، وطرق تنظيم العمل ، والتشغيل ، وكذا تنويع مصادر تمويل التكوين والتعليم المهنيين .

كما يتطلب بوجه خاص ، تنويع خريطة مسارات التدوين والتعليم المهنيين المتنوعة على المتخرجين من التعليم القاعدي الإلزامي ، وإعادة تأهيل التكوين والتعليم

المهنيين في مجال المسارات التربوية النبيلة ، التي تمنح للمتعلّم تأهيلا وتزويده ، بكفاءات تجعله مؤهلا لممارسة مهنة من المهن .

4.3 (- التدابير الخاصة بالتعليم العالي والبحث العلمي :

المحور الكبير الرابع في الإصلاح يخص التدابير الخاصة المتعلقة بالتعليم العالي والبحث العلمي .

للبحث ، ويتعلق الأمر كذلك بمنح إمكانيات مالية أكبر للبحث العلمي بكيفية يقترب فيها الإنفاق الوطني في مجال البحث تدريجيا من نسبة 1% من المنتج الداخلي الخام ، وفي الأخير ينبغي إعداد مخطط تطوير الموارد البشرية ذي نوعية عالية ، وذلك بتشجيع وتحسين التكوين ما بعد التدرج مع الإسراع في إصدار قانون أساسي خاص يثمن البحث ويحفز الباحثين الدائمين ، والموظفين المساعدين في البحث العلمي .

5.3 (تدابير دعم إصلاح المنظومة التربوية :

من أجل نجاح هذا الإصلاح ، وتدعيما لنجاعة المنظومة التربوية ، تنشأ هيتان تدعمان المنظومة التربوية : تكون الأولى هيئة للتشاور ، وتتمثل في المجلس الوطني للتربية والتكوين ، الذي يسمح بإشراك كل الأطراف المعنية بالعملية التربوية ، و تأطير النقاش الذي يدور حولها ، أما الثانية ، فهي هيئة للضبط ، وتتمثل في المرصد الوطني للتربية والتكوين وهو هيئة للخبرة والتقويم و الإستشراق التربوي ، يسمح بامتلاك واكتساب القدرة على التحليل ويساعد على تنوير السلطات العمومية .

إن تطبيق إصلاح المنظومة التربوية ، يتطلب إعداد سلسلة من النصوص القانونية ففي المرحلة الأولى ينبغي تحضير نصوص ذات الطابع التنظيمي ، تتدرج في إطار أمرية 16 أبريل 1976 ، وتستعمل من أجل تنفيذ العمليات المبرمجة على المدى القصير .

وأما في مرحلة ثانية ، فسيتم إعداد مشروع قانون إطار ، يكون هدفه الرئيسي منصبا على الغايات ، والمهام ، وكذا على الهيكل العامة ، وتنظيم وسير المنظومة التربوية بمختلف مكوناتها .

غير أن تطبيق إصلاح المنظومة التربوية ، ومهما كانت أهميته ، لا ينبغي أن يغفل أو يتجاهل واجبات التكفل بالمهام التقليدية المعروفة في القطاع المكلف بالتربية والتعليم العالي والتكوين والتعليم المهنيين ، إن الأمر يتمثل في البداية إلى ضمان استمرارية الخدمة العمومية في مجال التربية ن وذلك بتوفير الشروط الضرورية التي تلبي الطلب الاجتماعي في هذا الميدان مع توفير المناخ المادي و البيداغوجي المساعد على النجاح في الدراسة .

وفي هذا الاتجاه ، سوف يتواصل و يتدعم العمل لتوسيع ديمقراطية التعليم ،بالعمل على ضمان نجاح أكبر عدد ممكن من المتدربين ، وفي هذا الصدد ، فإن العمليات التي ففي ميدان التعليم العالي يتمثل الهدف الأساسي في الاستعداد لمواجهة التحدي طالب جامعي مع اتفاق 2008 ، وعليه فإنه بات من الضروري رد الاعتبار إلى الإطار الإستراتيجي لتطوير التعليم العالي الذي ينبغي أن يتجسد في إعداد مخطط توجيهي للتطوير على المدى البعيد من شأنه أن يسمح باتخاذ التدابير القبلية الضرورية ،قصد توجيه تطور القطاع على المدى البعيد .

إن تطوير التعليم العالي ينبغي أن يندرج في سياق نظرة شاملة ومنسجمة يكون هدفها الرئيسي هو تحسين مستويات الأداء والمر دودية ، إن هذا المسعى لا يتأتى إلا بمشاركة كل المتدخلين الأساسيين في مسار إنتاج ونشر المعرفة أي الأساتذة الباحثين وعلى الخصوص الأساتذة المحاضرين .

ومن الواضح أن هذه المشاركة تستوجب توفير الشروط الرامية التي تضمن وظيفة التعليم والبحث ، ولاسيما التكفل بمسألة القانون الخاص بالأستاذ الباحث إن الاستجابة لهذا الانشغال سوف تساهم بدون شك في استقرار التأطير وتوقيف تناقص عدد الأساتذة الذي تعانيه الجامعة .

وإلى جانب هذا الشرط ، فسوف يتم التركيز على التدابير التي يمكنها أيضا أن تساهم في تحسين أداءات الجامعة ولاسيما في :

* مراجعة مضامين التعليم العالي ، وتكييفها مع المقتضيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد .

* إصلاح الخدمات الجامعية ،

* الرفع من درجة نجاعة وفعالية أداء الإدارة الجامعية ، ولاسيما عن طريق عصنة تنظيمها وتسييرها.

إن على الجامعة أن تتطور بالتآزر مع تطور الاقتصاد الوطني، وتستعين بالكفاءات الوطنية المتواجدة بالخارج ، والتعاون الدولي من المستوى العالي أما البحث العلمي فإنه سيشكل أيضا موضوع حركية تطوير في إطار نظرة متوسطة وبعيدة المدى، ويتعلق الأمر بالدرجة الأولى، بإعداد برمجة لنشاط البحث، هدفها ضمان انسجام أحسن بينها، وبين ما تتطلبه التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد. ويتعلق الأمر بعد ذلك بالانتقال إلى إنشاء أقطاب التميز في ميدان البحث من خلال تزويدها بالإمكانات الضرورية لتسد إليها مهمة إنجاز المشاريع الوطنية الكبرى . سوف تطبق تهدف إلى تقليص الفوارق الاجتماعية ، والتفاوتات الجهوية في مجال التمدن من خلال التكفل الفعلي بظاهرة الإخفاق والتسرب المدرسين ويتعلق الأمر خصوصا ، بتشخيص وتحديد المناطق التي تكون فيها مؤشرات التمدن صيغة والتي تخصها الدولة بوضع برامج دعم لتحقيق تكافؤ الحظوظ.

إن تحسين ظروف المعيشة وظروف عمل التلاميذ و المعلمين وسأل القطاعات المعنية يعتبر أيضا انشغالا هاما من انشغالات الحكومة ففي هذا المجال ، ستواصل المجهودات التي بذلتها الدولة في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ، في مجال ترميم المؤسسات المدرسية وفتح المطاعم المدرسية ، وإقامة النظام الداخلي والنظام نصف الداخلي ، وتطوير نظام الصحة المدرسية ، وتوسيع نشاطات التضامن المدرسي.

إن تجسيد برنامج العمل هذا يقتضي التأكيد على أهمية الحوار مع الشركاء الاجتماعيين وتدعيمه من خلال التشاور المستمر مع التنظيمات النقابية ويكون التركيز بالخصوص على تحسين الوضع المعنوي والاجتماعي للمعلمين.

المتعلقة بالأمراض المهنية ، ووضع ترتيب للمساعدة في الحصول على المكان.

المبحث الثاني : الإصلاح الجديد الأهداف والوسائل

إن النظام التربوي يعكس طموحات الأمة ويكرس إختياراتها الثقافية والاجتماعية ويسعى في حركية دائمة على إيجاد الصيغ اللازمة لتنشئة الأجيال .

الاقتصادية والثقافية على أكمل وجه فحركية النظام التربوي نجدها ضرورة للتوافق بين الثنائية القائمة بين الحفاظ على التراث الثقافي والقيم الدينية والاجتماعية التي تميز المجتمع عن مسيرة تاريخية ومستقبل التربية وتجعل منهم أفراد قادرين على رفع التحديات المختلفة التي تفرضها العولمة الجزائرية مطالبة بتجديد مناهجها وبتغيير طرق عملها ونسقتها الخاص .

البرامج المطبقة في مؤسساتنا يعود تصميم أهدافها ومحتوياتها إلى عقود خلت وهي بذلك لا تواكب التقدم العلمي والمعرفي الذي أحدثته التقنيات الحديثة في الإعلام الآلي والاتصال ، لقد عرف المجتمع الجزائري تغيرات اجتماعية وسياسية وثقافية عميقة غيرت فلسفة التربية وفتحت أمامه طموحات للتقدم والرقى وتكون هناك روح المبادرة والبحث الدائم عن النجاعة والمحرك الأساسي للتغيير الاجتماعي فتغيير البرامج التعليمية وتحديث محتوياتها أصبحت تفرض نفسها خاصة وأن عولمة المبادلات تملّي على المجتمعات تحديات جديدة .

مميزات المقاربة الجديدة وتأثيرها على العلاقة التربوية:

إن المقاربة الجديدة للمناهج تجعل من المتعلم محورا أساسيا وتعمل على إشراكه في مسؤولية قيادة وتنفيذ عملية التعلم وهي تقوم على اختيار وضعيات تعليمية مستقاة من الحياة في صيغة مشكلات ، ترمي عملية التعلم إلى حلها باستعمال الأدوات الفكرية وبتسخير المهارات والمعارف الضرورية لذلك .

تعلم اللغة العربية بحيث يتحكمون في القدرة على القراءة المسيرة والتعبير والتواصل مع غيرهم مشافهة وتحريرا ، بما يناسب الوضع والمستوى لغرض إشباع حاجاتهم الفردية والمدرسية منها والمجتمعية وبحيث تكون عاملا من عوامل شخصيتهم ، فتزودهم بأدوات للعمل والتبادل وتمكنهم من لغة التعلم ومن تلقي المعارف واستيعاب مختلف المواد وتتيح لهم التكيف والتجارب مع محيطهم .

وحتى يستجيب المنهاج للأهداف المنوطة في هذه المرحلة بالذات ، لابد أن لا يعتمد على الأنماط القديمة ، بل إن الغاية المنشودة هي أن يبلغ التعلم درجة عالية في

مجال استيعاب المعرفة وفهمها واستعمالها. (وزارة التربية الوطنية ، أفريل 2003، ص 02)

مما يبرز اختيارنا بالمقاربة بالكفاءة كمبدأ يكرس تعليماً أكثر وظيفية ومن شأنه دفع المتعلم إلى إعادة توظيف المكتسبات في وضعيات ذات دلالة بالنسبة إليه . في الوقت نفسه وحتى يتحدد الهدف من جعل مناهجنا متفتحة على جميع الابتكارات والفنون والعلوم والتكنولوجيا والفلسفة في إطار العولمة يجب في هذه المرحلة التعليمية وفي بداية تعلمها بالذات أن يضع المعلمون في الحسبان المكتسبات اللغوية القبلية للتلاميذ حتى يتم انتقالهم من اللغات الأم (لغة البيت سواء كانت أمازيغية أو عربية) إلى التعلم بشكل ميسور .

وفي غياب تعليم تحضير منظم بنسبة كبيرة من شأنه أن يشكل فرصة منشودة (علاقة معلم - تلميذ - المنهج) يقترح المنهاج في الأسابيع الأولى من بداية التعليم والتعلم تخصيص فترة تمهيدية تنشيطية الغرض منها إعداد المتعلمين لمرحلة التعلم الأساسي ، وتثمين رصيدهم اللغوي والمفاهيم التي يستند إليها تعلم القراءة بوجه خاص فيترك بذلك للمتعلم المبتدئ الوقت الضروري لصناعة صورة ذهنية بنفسه وينطلق معه في عملية التعلم إذ يجب التأكيد على ضرورة تعلم اللغة الشفوية ، ومن الأسس العلمية والرياضية والتكنولوجية التي يتضمنها التعليم وتمكنهم من اكتساب تقنيات الاستدلال والتحليل وفهم العالم الحي والجامد من أجل ذلك تمت المبادرة بالإدراج المبكر لنشاطات التربية العلمية والتكنولوجية قصد جعل التلاميذ منذ نعومة أظافرهم على الملاحظة والتفكير والتجريب ببناء معرفة أولية حول أشياء طبيعية أو تقنية للحياة المجتمعية وتدمج هذه الأنشطة في الأبعاد البيولوجية والفيزيائية والمعلوماتية، ويفسح المنهاج في هذه المرحلة لمجال الرياضيات الأكثر قابلية لاستيعاب والأكثر حيوية والأقرب من انشغالات التلاميذ وتكون دراستها موضوع نشاط رياضي حقيقي أكثر تكويناً من غيرها من حيث البحث والحساب والتفكير والاكتشاف بلغة رياضية حسابية.

الوسائل التربوية والوثائق المرافقة لها :

تعتبر الوسائل التعليمية بكل أنواعها ضرورية ومساعدة على تطبيق المنهاج بما يتضمنها من سندات تربوية يستعين بها المعلم في أدائه وهي تشكل للمعلم مصدرا أساسيا لتعليماته.

لقد أرفق كل منهاج تربوي ومادة مدرسية بوثيقة تربوية هي وسيلة تكوينية للمدرس قصد تقديم الأسس البيداغوجية التي تقوم عليها المناهج وشرح المقاربة الجديدة المعتمدة في بناءها من زاوية كل مادة وتذليل بعض الصعوبات التي قد تعترض المعلم في قراءة وفهم المنهاج كما تقترح له كفايات تناول الوحدات التعليمية المقررة وأساليب معالجتها تعليميا بما يتناسب ومستوى المتعلمين العقلي والاجتماعي والوجداني وتبقى هذه الوثيقة المرافقة قابلة للإثراء والتحسين بما يقترحها المربون بمختلف أسلاكهم بعد إطلاعهم عليها وبما تفرزه الممارسة الميدانية عند استغلالها) وزارة التربية الوطنية ، أفريل 2003، ص 02)

- **الكتب المدرسية :** عن الكتب المدرسية التي يتم إعدادها لتطبيق المناهج الجديدة تتميز بكونها تترجم مقاربة الكفاءات المعتمدة بما تقترحه من الوضعيات التعليمية والسندات التربوية .

إذ كانت الكتب المدرسية بالنسبة للمعلم هي أداة عمل ضرورية فهي بالنسبة للمتعلم المصدر الأساسي للمتعلم لذلك رعى إعدادها جملة من الاعتبارات التربوية والبداغوجية والعلمية والجمالية حتى تكون في مستوى المناهج الجديدة وأداة فعالة بين أيدي المعلمين.

خاتمة:

إن الاهتمام البالغ الذي توليه المجتمعات لقطاع التربية و التعليم راجع إلى الأهمية الكبيرة فهي تحاول جاهدة النهوض بهذا القطاع من أجل الازدهار بأفرادها إلى أعلى المراتب حيث تحاول تخطي الظواهر السلبية التي تقف في وجه التلاميذ و تحصيلهم الدراسي و ما توجده من مشكلات كالتسرب المدرسي و الرسوب المدرسي.

لذا كانت الاصلاحات التربوية الركيزة الأساسية للنهوض بالمنظومة التربوية نحو الأفضل.

قائمة المراجع

المراجع العربية :

القواميس و المعاجم :

- 1- إبراهيم مذكور ، معجم العلوم الاجتماعية ، الهيئة العامة للكتاب مصر ، 1975 .
الكتب المتنوعة :
 - 2- الطاهر زرهوني : التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الجزائر ، 1994 .
 - 3- أحمد خاطر ، الخدمة الاجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث ، القاهرة ، 1992 .
 - 4- رابح تركي ، أصول التربية والتعليم ، ديوان المطبوعات الجامعية ط2 الجزائر سنة 1990 .
 - 5- عبد الرحمن ابن خلدون ، المقدمة ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، 2002 .
 - 6- عبد الرحمن العسوي ، علم النفس التعليمي ، دار الرتب الجامعية ، موفير ، ط1، لبنان، 2000.
 - 7- عبد الرحمن سلامة : التعريب في الجزائر من خلال الوثائق الرسمية ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1981 .
 - 8- عبد القادر فضيل : التعليم الأساسي ونماذج ربطه بالتعليم الثانوي عربيا وعالميا ، المنظمة العالمية للتربية والعلوم ، إدارة التربية الجزء الأول تونس ، 1992.
 - 9- محمد الطيب العلوي : التربية بين الأصالة والتغريب ، منشورات دحلب ، بدون سنة
 - 10- مصطفى بن علاق، كيف نرى الإصلاح ، جريدة البيان ، عدد خاص ، ماي 2000
 - 11- مصطفى زايد ، التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر من 62 إلى 80.
 - 12- مليكة بودالية قريفر، المدرسة الجزائرية من ابن باديس إلى بافلوف ، المؤسسة الوطنية للطباعة ، الجزائر ، سنة 1989 .
 - 13- وزارة التربية الوطنية ، مناهج السنوات الأولى من التعليم الابتدائي ، مطبعة الديوان الوطني للتعليم عن بعد ، أفريل 2003.
 - 14- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، مدخل إلى علوم التربية ، تحت إشراف الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد 2006.
- المجلات :

15- خليل إبراهيم السعادات : الحاجة إلى التجديد التربوي : مجلة التربية المعاصرة ، العدد 38 ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1995 .

المقالات :

16- مقالات نعيم بن محمد 4 ماي 2008 مجلة التربية.

الرسائل :

17- سعيد عيادي ، التنشئة السياسية بين الدراسة والبيئة الثقافية ، رسالة ماجستير ، معهد العلوم الاجتماعية ، جامعة الجزائر سنة 91/90.